قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام لاستصلاح الأراضى للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام لاستصلاح الأراضى للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٤٩٨٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليونا وتسعمائة وثمانية وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٤٩٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليونا وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٤٤٧٥٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٣٥٨٧٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٦٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٤٩٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليونا وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٦٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثانية)

لايجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى ، وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩١ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام لاستصلاح الأراضى

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
(١) الاستخدامات الجارية :			(١) الإيرادات الجارية :		
باب (١) الأجور	٤٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	باب (٢) الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	١٤٩٢٥٠٠٠	١٣١٧٥٠٠٠
باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٤٤٧٥٠٠٠	١٢٦٧٥٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية (١)	١٤٩٢٥٠٠٠	١٣١٧٥٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية (١)	١٤٩٢٥٠٠٠	١٣١٧٥٠٠٠	(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			باب (٣) إيرادات رأسمالية متنوعة	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
باب (٣) استخدامات استثمارية	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	باب (٤) القروض والتسهيلات الائتمانية	١٣٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
باب (٤) التحويلات الرأسمالية	١٣٠٠٠	—	جملة الإيرادات الرأسمالية (ب)	٦٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب)	٦٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠			
إجمالى الاستخدامات ...	١٤٩٨٨٠٠٠	١٣٤٢٥٠٠٠	إجمالى الإيرادات	١٤٩٨٨٠٠٠	١٣٤٢٥٠٠٠